الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والمالية

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

Department of Economic Sciences

موضوع تقرير التربص

دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

في علوم المحاسبة والمالية تخصص: محاسبة ومالية

من اعداد الطلبة:

لوصيف وسيم

ريان لمبارك

معموري طارق

قعادي يوسف

تحت اشراف:

د. بحري علي.

السنــة الجامعيــة 2022م/2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله، والحمد لله الذي رزقنا العقل ووهبنا التفكير وحسن التوكل عليه، الذي سهل لنا السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع.

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم، وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى واتمام هذا العمل.

وعرفانا منا بالجميل اتجاه من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز بحثنا هذا، نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف بحري على الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة.

كما نشكر كل الأساتذة الذين درسونا من الابتدائية إلى الجامعة وكانوا عونا لنا على طلب العلم.

إهداء

إلى من قال الله في حقهما لا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما.

اللذين دعواتهما ذللت لنا الكثير من الصعاب أطال الله في عمرهم.

إلى إخواننا الذين كان لهم الفضل علينا طيلة مسيرتنا العلمية.

وجميع أصدقائنا في جميع المراحل التعليمية إلى هؤلاء جميعا نهدي هذا الجهد المتواضع.

إلى كل من سخرهم الله لنا عونا وسندا.

الفهرس

العنوان	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الاشكال	
قائمة الاختصارات	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري (البنوك، القروض، التحليل المالي)	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول: نشأة البنوك	**3**
المطلب الثاني: مفهوم البنوك	**3**
المطلب الثالث: اهمية البنوك	**4**
المطلب الرابع: وظائف البنوك	**4**
المبحث الثاني: ماهية القروض	**6**
المطلب الأول: مفهوم القروض	**6**
المطلب الثاني: خصائص القروض	**6**
المطلب الثالث: أنواع القروض	**7**
المطلب الرابع: إجراءات منح القروض	**8**
المبحث الثالث: ماهية التحليل المالي ودوره في منح القروض	**9**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحليل	**9**
المطلب الثاني: أهمية التحليل وأهدافه	**10**
المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي	**11**
المطلب الرابع: دور التحليل المالي في منح القروض	**13**
خلاصة الفصل الأول	**19**
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**20**
تمهيد	**21**
المبحث الأول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**22**
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)	**22**

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**23**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**25**
المبحث الثاني: عملية منح قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر)	**29**
المطلب الأول: الشروط الأساسية لمنح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**29**
المطلب الثاني: عملية منح قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**30**
المطلب الثالث: دراسة ميدانية لقرض استثمار لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**32**
خلاصة الفصل الثاني	**40**
خاتمة	**41**
قائمة المراجع	**43**
قائمة الملاحق	**45**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	**جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات القادمة**	**33**
2	**الميزانية التقديرية المالية للسنوات الخمس القادمة لجانب الأصول**	**35**
3	**الميزانية التقديرية المالية لخمس سنوات القادمة لجانب الخصوم**	**36**
4	**الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول**	**36**
5	**الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم**	**37**
6	**حساب مؤشرات التوازن المال**	**37**
7	**حساب النسب لمالية**	**39**

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**28**

قائمة الاختصارات

المصطلح	الرمز
رأس المال العامل	**FR**
احتياجات رأس المال العامل	**BFR**
الخزينة الصافية	**TN**

المقدمة

المقدمة

إن التذكير بالمؤسسات المصرفية (البنوك) والذي ترافق مع ظهور النقود الورقية له أهمية بارزة في فهم دور هذه المؤسسات في الحياة النقدية والاقتصادية، وذلك من خلال العلاقة الترابطية بين النقود الورقية وبناء النظام النقدي من جهة ومن خلال علاقة النظام النقدي بالجهاز المصرفي من جهة ثانية وتتعهد هذه الأجهزة المصرفية فمنها بنوك الأعمال، البنوك المتخصصة البنوك التجارية ويجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصير والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق والمعاملات التجارية في دورة تجارية قصيرة يجب أن لا يتجاوز أجلها مدة سنة، وتعتبر البنوك التجارية وسيلة لتلبية الحاجات من خلال تلقي الودائع و تقديم القروض لطالبيها، حيث تعتبر هذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك التجارية متبوعة بعدة مخاطر متمثلة في عدم توفير الحماية الكافية للمودعين، و من جهة أخرى فإن حدوث الأزمات وانتشارها بشكل واسع.

حيث أهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، وقد أولت البنوك والمحللين الماليين أهمية خاصة للتحليل المالي إذ أنه يقوم بمعالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويتضمن التحليل المالي تفسير وتحليل معلومات التحليلية المحاسبية للقوائم المالية المنشورة وفهمها التي يجرى إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية وبمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة.

حيث نطرح الاشكالية التالية:

1- اشكالية الدراسة

من خلال ما سبق فقد عملنا في هذه الدارسة التي بين أيدينا على محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ✓ ماهو دور التحليل المالي في في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك التجاري؟

2- التساؤلات الفرعية

وبالتالي فقد حددت مشكلة هذه الدراسة في الاجابة عن الاسئلة التالية:

- ✓ ماالمقصود بالبنوك تجارية؟ ومامدى أهميتها؟
- ✓ ماهي اجراءات منح القروض من قبل البنوك التجارية؟

✓ ماهي أهم أساليب ادوات التحليل المالي؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية ومن ثم الإجابة على الإشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

1. البنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض، وتكمن أهميتها في قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها عند الطلب وفي أي وقت.

2. تكمن اجراءات منح القروض في البحث على القرض وجذب العملاء و كذا تقديم طلبات الاقراض.

3. تكمن أهم أساليب ادوات التحليل المالي في التحليل الرأسي والتحليل النسب المالية.

4- أهداف الدراسة

تهدف الدارسة إلى مجموعة من الأهداف التالية:

-التعريف بالبنوك التجارية، التحليل المالي والقروض.

-إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي وتبيين أهميته والاساليب اللازمة للتحليل المالي.

-التعرف على القروض واهم خصائصها وإجراءات منح القروض.

-تسليط الضوء على كل مايحيط بالبنوك التجارية والقروض.

5- أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة الى:

-لقد حاولنا في إطار دارسة هذا الموضوع إبراز أهمية إحدى المصالح الرئيسية في بنك بدر وهي مصلحة القرض، وذلك من خلال معرفة كل الإجراءات والآليات المتعلقة بمنح القروض، حيث تعد هذه الأخيرة ذات أهمية بالغة في توفير التمويل اللازم لتنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام كما يعتبر التحليل المالي من أهم التقنيات التي تساعد بنك بدر على كيفية منح القروض الائتمانية.

-وكذا باعتبارها وسيلة مهمة يتم بموجبها تحليل النتائج عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد المحللين الماليين والبنوك في عملية اتخاذ القرارات.

6- منهج البحث

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي معتمدين في الجانب النظري على:

-الكتب المتخصصة في مجال البحث .

-الأطروحات والرسائل الجامعية.

إضافة إلى ذلك استخدامنا المنهج التحليلي الذي استعملناه في دارسة حالة مؤسسة بنك بدر محل الدارسة من خلال تحليل وتفسير البيانات والمعلومات المالية والاطلاع على الوثائق المالية تخص مشروع محل الدارسة واستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية، ولتحليل البيانات والنتائج المتحصل عليها.

7- حدود الدراسة

-الحدود المكانية: فيما يخص دارسة حالة وقع الاختيار على مؤسسة بنك بدر –المسيلة.-

-الحدود الزمانية: حدد الإطار الزماني للدارسة التطبيقية خلال الفترة 2022-2023.

8- صعوبات الدراسة

-صعوبة موافقة بنك بدر على إجراء التربص .

-صعوبة الحصول على الوثائق والقوائم المالية، بسبب لسرية الملفات وأرقام حسابات.

- صعوبة تنقلنا واستقبالنا في المؤسسة محل الدارسة واجراء دارسة تطبيقية مفصلة لموضوعنا.

9- هيكل الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية وتحقيق أهداف البحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى إطارين :

-الإطار النظري: والذي جاء بعنوان دراسة الاطار النظري)البنوك التجارية، القروض، التحليل المالي(حيث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث، المبحث الاول بعنوان ماهية البنوك التجارية وتناولنا فيه نشأة البنوك التجارية، مفهوم وأهمية، وظائف، اما المبحث الثاني بعنوان ماهية القروض وتعرفنا فيه على تعريف وخصائص، أنواع وإجراءات منح القروض، وفي المبحث الثالث والاخير بعنوان التحليل المالي ودوره في منح القروض تعرفنا على نشأة ومفهوم التحليل المالي ، أهميته واهدافه وكذا أدوات وأساليب التحليل المالي ودور التحليل المالي في منح القروض.

-الإطار التطبيقي: بعنوان دراسة ميدانية بمؤسسة بنك بدر –المسيلة- في مبحثين الأول بعنوان بطاقة تقديمية للمؤسسة ، أما المبحث الثاني فكان بعنوان

الفصل الاول: الإطار النظري (البنوك التجارية، القروض، التحليل المالي)

تمهيد الفصل الاول

تحتل البنوك التجارية مكانة هامة حيث أصبح من غير الممكن الاستغناء عن الخدمات التي تقدمها للغير، فالبنوك التجارية تعتبر من المؤسسات المالية التي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض ذلك من الوظائف الأساسية التي تقوم بها، إلا أن الطلب على القروض البنكية يبقى في تزايد مستمر، وبالرغم من تعدد سبل التمويل فالقروض تعتبر من أهم مصادر التمويل للأفراد والمؤسسات، ولهذا تعمل البنوك على وضع إجراءات عن طريق دارسة تحليلية مدققة للجانب المالي، لتقييم العميل الطالب للقرض سواء كان فردا أو مؤسسة والجانب الغير المالي للعميل،

هذا ما سنحاول معرفته ضمن هذا الفصل النظري الذي سوف نعرض فيه الإطار النظري للبنوك التجارية والقروض والتحليل المالي ودوره في منح القروض، الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث كالاتي:

- **المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية**
- **المبحث الثاني: ماهية القروض**
- **المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في منح القروض**

المبحث الاول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك نظرا للدور المهم الذي توليه في تعبئة المدخرات وكذا تميزها بوظيفة خاصة وهي خلق النقود، والتي من خلالها تستطيع التأثير على العرض النقدي والكتلة النقدية في الاقتصاد.

المطلب الاول: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات المصرفية تعود إلى عهد بابل العراق القديمة سنة 4000 ق.م، أما الإغريق قد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات حفظ الودائع ومنح القروض، أما ظهور البنوك بشكلها الحالي فيعود إلى الفترة الأخيرة مع ظهور النقود الورقية، ومن ثم فالشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي، الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلاتها بعملات وطنية، وبتقدم التجارة وظهور الفائض من النقود وبالذات في برشلونة بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة وموثوق بها، وهي لدى الصراف بغية الحفاظ عليها من الضياع مقابل إصدار شهادات إيداع رسمية بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك مع عمولة. (**شاكر القزويني، 1992، ص24**).

وتدريجا لاحظ هؤلاء الصيرافة أن جزء كبير من هذه الودائع لا يحسب وإن المودعين لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واجدة، وأخذت هذه الإيصالات المقدمة من طرف الصيرافة تلقي القبول العام، وبتطور العمليات المالية أصبح التهاتف على الأموال كبيرا وأصبح البنك، يقدم فائدة للمودعين ويقرضها بنسب عالية لان البنوك ورثت هذه الوظائف عن الصيرافة، فبعد أن كان الغرض هو حفظ الأموال من الضياع، أصبح هؤلاء المودعين يتطلعون إلى فائدة، منذ ذلك التاريخ بدأ عدد البنوك يتزايد مما جعل تنظيمها أمرا حتميا لابد منه مما يجعل بظهور القوانين المنظمة لعمل البنوك وقد اقتصر إصدار النقود على بنوك معينة وهي البنوك المركزية. (**احمد حشيش عادل،1999، ص28**).

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تتضارب التعاريف حول البنوك التجارية، فهناك عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الاول: يعرف على انه: "تلك المؤسسات التي تتيح خدمات متنوعة للجمهور دون تمييز فهي تقدم للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل وكذلك تتيح فرصا عديدة للمقرضين من خلال تقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل" . (**احمد حداد، 2005، ص114**).

التعريف الثاني: تعرف بأنها: "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح القروض، والبنوك التجارية بهذا المفهوم تعتبر وسيطا بين الأشخاص الذين لديهم أموال فائضة والأشخاص الذين يحتاجون تلك الاموال. **(سامر جلدة، 2009، ص14)**.

التعريف الثالث: تعرف بأنها:" مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين زراعي أو صناعي أو عقاري وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب والقصيرة الأجل وتقدم الائتمان قصيرة الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة". **(متولي عبد القادر، 2014، ص58)**.

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية

يكتسي هذا البنك أهمية كبرى في الجهاز المصرفي، وعادة يعبر اصطلاح البنك التجاري عن البنك بشكل عام دون قصد نوع محدد بذاته، كما يحتل ثاني رتبة في هرم هذا الجهاز وترجع أهمية البنك التجاري لعدة اعتبارات هي:

- ✓ الدور الهام لها في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل الودائع فقط بل تقوم بإنشائها أيضا، وهي بذلك أكبر الوسطاء الماليين تأثيرا على الاقتصاد، الأمر الذي جعل منها هدفا للسياسات النقدية، ومحل تركيز من طرف البنك المركزي الذي يتولى تنفيذ السياسات ومراقبة البنوك. **(عبد القادر خليل، 1998، ص112)**.
- ✓ تتميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في قبولها للحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع هذه الأموال لأصحابها عند الطلب وفي أي وقت أثناء تعامل البنك مع الجمهور.(**عبد الفتاح الصيرفي، 2006، ص19)**.
- ✓ تقوم البنوك بتمويل الاقتصاد الوطني عن طريق تقديم قروض وسلفيات وتسهيلات ائتمانية مختلفة.
- ✓ بدون وساطة البنوك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.
- ✓ نظار لتنوع استثمارت البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر مالية.
- ✓ يمكن للبنوك نظار لكبر حجم الأرصدة التي بحوزتها أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل تشجيع الأسواق المالية الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.

المطلب الرابع: وظائف البنوك التجارية

يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية و أخرى حديثة وذلك كالاتي:

1. **الوظائف التقليدية (محمد مصطفى السنهوري،2013، ص84).**

- ✓ فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها (تحت الطلب، ادخار، لأجل وخاضعة لإشعار)
- ✓ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيول والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها والتسليف بضمانها.
- التعامل بالأوارق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتماد المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، الشيكات، والجوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار الأسهم وسندات شركات المساهمة.

2. الوظائف الحديثة:

نظرا لاتساع أعمال المصارف التجارية وزيادة نشاطها فقد أدت إلى ظهور وظائف حديثة للمصرف التجاري والمتمثلة فيما يلي: **(زياد رمضان، 2006، ص12-13)**.

- ✓ تقديم خدمات استثمارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقتهم بالمصرف، وفتح الاعتماد المستندي.
- ✓ المساهمة في دعم تمويل المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع بالدرجة الأولى.
- ✓ تمويل الإسكان الشخصي.
- ✓ ادخار المناسبات.
- ✓ سداد المدفوعات نيابة عن الغير.
- ✓ خدمات البطاقة الائتمانية.
- ✓ تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.
- ✓ إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني: ماهية القروض

لا تسعى البنوك للحصول على النقود من اجل تخزينها وتجميدها فقط، وانما تستعملها لتمويل المشاريع والمؤسسات او سد الحاجات التمويلية للزبائن الذين هم بحاجة لها كشكل قروض، حيث القرض من أهم الفعاليات البنكية جاذبية لإدارة البنوك، وهو أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثير على مستوى البنك والمؤسسة المالية الوسيطة، بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه.

المطلب الاول: تعريف القروض

التعريف الاول: يعرف القرض على انه:" هو مقياس لقابلية الشخص المعنوي أو الاعتباري للحصول على قيمة حالية مقابل تأجيل الدفع إلى وقت معين في المستقبل" .(**مصطفى عمان، 1999، ص 177**).

التعريف الثاني: تعرف القروض:"بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوى على مفهوم الائتمان والسلفيات" . (**عبد الحميد عبد المطلب، 2000، ص 103**).

التعريف الثالث: كما يعرف بأنه: " الثقة التي يوليها البنك للتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة معينة و يتم سداده بشروط معينة مقابل عائد متفق عليه ". (**رياض الحليبي، 2000، ص 66**).

المطلب الثاني: خصائص القروض

يتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحد في عدة نقاط وهي: المبلغ الفائدة، الضمانات والمدة.

1. **المبلغ:** هو مقدار المال الممنوح للمقرض بطريقة مباشرة، والقابل للصرف بمجرد إتمام الاتفاق.

2. **الفائدة:** وهي التي تسري على مبلغ القرض كله من تاريخ الاتفاق إلى نهاية المدة.

3. الضمانات: تتمثل القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهانات عندما لا يستطيع العميل تحديد القرض، تأخذ المؤسسة المقترضة تلك القيم.

4.المدة: هي الوقت او الاجل الذي يمنح للمستفيد تسديدها عليه وتصنف الى 3أقسام:

- المدة القصيرة لاتتعدى سنتين (18شهر في القانون الجزائري).
- المدة المتوسطة تتراوح مابين(18شهرا و7سنوات).
- المدة الطويلة تتراوح بين(7سنوات على الاقل و20 سنة على الاكثر) **(مقروب عبد القادر، 2004-2005، ص22)**.

المطلب الثالث: أنواع القروض

يمكن تصنيف القروض التي تقدمها المصارف وفق أسس مختلفة من أهمها: من أهمها الائتمان، الغرض من الحصول على القروض، الجهة المانحة للقروض المستفيد من القروض، والنشاط الممول.

1- أنواع القروض حسب النشاط الممول:

وتنقسم القروض إلى:

أ-قروض إنتاجية: هدفها تمويل الأنشطة الاستثمارية والإنتاجية بغرض الزيادة في القيمة المضادة.

ب-قروض استهلاكية: هدفها تشجيع الاستهلاك، وتشمل أساسا تلك الموجهة للأفراد، أي لقطاع العائلات من اجل حيازة السكنات والسيارات .....الخ.

2- أنواع القروض حسب الغرض من القرض:

تنقسم القروض إلى:

أ-قروض تجارية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.

ب-قروض عقارية: هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحيازة العقارات.

ج-قروض صناعية: هدفها تمويل جميع أوجه النشاط الصناعي.

3- أنواع القروض حسب المستفيد من القرض:

وتنقسم القروض إلى:

أ- القروض الخاصة: إذا كان المقترض شخصا أو شركة يكون القرض خاصا.

ب-القروض العامة: إذا كان المقترض هو الدولة ممثلة في الولاية أو الدائرة أو البلدية والتي تفترض الأموال من المصارف ومن الخارج يكون القرض عاما.

4- أنواع القروض حسب الجهة المانحة للقروض:

وهذا التقسيم للقروض هو تقسيمها حسب المصارف، فهناك ائتمان تجاري ائتمان صناعي، ائتمان.

5- أنواع القروض حسب مدة القرض:

التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها، حيث نجد القروض قصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

6- أنواع القروض حسب الضمانات المقدمة:

والضمان المقدم هو الذي يضمن للمصرف رجوع أمواله الممنوحة كقرض وهو نوعين:

أ- القروض بضمانات شخصية:

ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يعدون تسديد ديون المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق فمنه نستنتج أن أساس الضمان الشخصي يقوم به المدين شخصيا لكن يطلب طرف ثالث للقيام بدور الضمان.

ويمكن تمييز نوعين من الضمانات الشخصية الكفالة الضمان الاحتياطي.

ب-قروض بضمانات حقيقية:

وهي تلك القروض التي تمنح بضمان معين وتتمثل هذه الضمانات في قائمة من السلع والتجهيزات والعقارات، والمصرف له صلاحية ببيع الشيء المقدم كضمان وذلك في حالة استحالة استرداد القرض بعد مرور15 يوم من تاريخ إبلاغ المدين وتأخذ هذه الضمانات شكلين هما: الرهن الحيازي، الرهن العقاري. **(مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم،، مرجع سابق، ص22-24).**

المطلب الرابع: إجراءات منح القروض

يمكن عرض خطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي: **(عبد المطلب عبد الحميد، 2007، ص134-136).**

1-البحث عن القرض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون المبادرة في جذب العملاء والبحث عن القرض لتشويق القروض.

2-**تقديم طلبات الإقراض:** وتقديم على نماذج الطلبات المعدة لذلك يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3-الفرز والتصويت المبدئي: تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات النقدية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك الدولة.

4- التقييم: يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن منافع التكاليف من منطق معايير التقييم المرفق بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5-التفاوض: بعد وضع سياسة الإقراض وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك مايسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض.

6-اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز العقد للتوقيع.

7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقسام يتم تحصيل القرض.

9-**التقييم اللاحق:** وهنا معرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ولمعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.

10-بنك المعلومات: من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات

المبحث الثالث: التحليل المالي ودوره في منح القروض

يعتبر التحليل المالي في محيط إدارة الأعمال موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية، ولقد ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار وانتقلت بعد ذلك إلى الميادين المتنوعة للإدارة المالية كوسيلة من وسائل التخطيط والرقابة واتخاذ القرار، ويرتبط بالإدارة المالية وهو الذي يزودها بوسائل التخطيط المالي والرقابة المالية وكذلك الحصول على الأموال بهدف الاستغلال.

المطلب الاول: نشأة ومفهوم التحليل المالي

الفرع الاول: نشأة التحليل المالي

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين، الأول مصرفي، إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات، وفي عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للمؤسسات، إن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة، أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفاعلية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء المؤسسة . **(عدنان تايه النعيمي ، 2008، ص17)**.

الفرع الثاني: مفهوم التحليل المالي

التعريف الاول: يعرف التحليل المالي على أنه: "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". **(عبد الحليم كراجة واخرون ، 2006، ص157)**.

التعريف الثاني: ويعرف كذلك بأنه: "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات" . **(محمد مطر، 2006، ص03)**.

التعريف الثالث: يعرفه كونسو: "بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة". **(Pierre Conso, 1979, p135)**.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي واهدافه

الفرع الاول: أهمية التحليل المالي

تعد أهمية التحليل المالي من كونه أداء رئيسية لتوفير البيانات التي تساعد في رسم الخطط واتخاذ القرارات والرقابة وإنتاجها السياسات التي من شانها الحفاظ على المركز المالي للمنشاة وتتمثل فيما يلي:

يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمنشآت المختلفة بغض النظر عن طبيعة عملها لتزويد متخذي القرار والبيانات والمعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية وتقويم أداء منشأتهم ووضع الخطط واتخاذ السياسات الملائمة التي تعمل على تقدم ونمو المنشاة وحمايتها من المخاطر. **(أبو القاسم محمد، 2000، ص255)**.

يساعد التحليل المالي على تقويم الأداء المالي والتمويلي والتشغيلي والائتماني المستقبلي للمشروعات ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشاة ومحاولة معالجتها وتقليل خطرها من خلال تحليل البيانات واستخراج المؤشرات التي توضح ذلك.

يستخدم التحليل المالي الأساليب والأدوات والمؤشرات المناسبة للتحليل واكتشاف العلاقة بين النسب والتحليل والمقارنة للقوائم المالية مما يساعد على تقويم الأداء ومعرفة الانحرافات التي يتعرض لها المشروع ومحاولة معالجتها.

التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشاة لسيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.

التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية فيمل يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد. **(وليد ناجي الحبالي، 2004، ص 28)**.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

لضمان نجاعة التحليل المالي وتحقيقه للأهداف المرجوة لا بد من توافر بعض المقومات والبيانات التي يحتاجها المحلل المالي، ويمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة.

دراسة وتقييم الربحية.

دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.

دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفشل المالي). **(منير شاكر محمد واخرون، مرجع سابق، ص22)**.

استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء.

تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.

تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.

تقييم المركز التنافسي للمشروع. **(محمد مطر، مرجع سابق، ص03)**.

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي

الفرع الاول: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة وتتمثل هذه الأدوات في: **(علاقة فاطمة ، 2014-2015، ص13)**.

1.**تحليل الهيكل المالي:** الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثيرعلى التوازن المالي والمردودية والملائمة، بالاعتماد على منظور الذمة المالية أوعلى المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2.تقييم النشاط والنتائج: يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

3.تقييم المردودية: هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

4.تحليل التدفقات المالية: يمثل التحليل الأكثر تطوار مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولية، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي ومنهجيته.

يمكننا التمييز بين عدة أساليب للتحليل المالي وهي: **(منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر، عمان،2005، ص38-41).**

1-التحليل الرأسي: يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية الى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها وبكلمة أخرى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساو لـ100 في كلا الطرفين، أما إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مسار للرقم 100 وعملية نسب العنصر في الميزانية الى مجموع الميزانية أو الى مجموع المجموعة التي ينتمي اليها يعود الى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهه لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر الى المجموعة التي ينتمي إليها أم الأثنين معا.

ويمكننا استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة الدخل حيث تنسب كل عناصر قائمة الدخل الى المبيعات أو صافي المبيعات في نفس القائمة كأن تنسب تكلفة المبيعات إلى قيمة المبيعات ويتميز التحليل الرأسي يضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشرا جيدا على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.

2-التحليل الأفقي: يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها، والجدير بالذكر هنا أن كلا النوعين يعتبران هامان ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل المالي لا بل أنهما يكملان بعضهما البعض، والفائدة الرئيسية للتحليل الأفقي تتركز في

معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الإتجاه ويتم حساب اتجاه التطور.

3- تحليل النسب المالية:

من دارسة أساليب التحليل التي تم الإشارة إليها مسبقا، والتي يتم استخدامها للوصول إلى معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمنشاة، حيث تعطي مؤشرات عامة حول اتجاهات الغير في عناصر القوائم المالية من خلال التعمق ودراسة العلاقة بين عنصرين أو أكثر، فإنه يصبح من المطلوب استخدام وسائل تحليلية أكثر خصوصية، لهذا تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما، وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشاة وتساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات .

وان استخدام النسب المالية يعتمد أساسا على ما يوفره نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية من بيانات ومعلومات مالية وغير مالية، كمية وغير كمية. **(أبو الفتوح علي فضالة، 1999، ص19)**.

منهجية التحليل المالي:

يعتمد المحلل المالي عند قيامه بعملية تحليل القوائم المالية للمؤسسة على منهجية علمية تتكون من الخطوات التالية :

*تحديد هدف التحليل المالي بدقة كتقييم الأداء فقط.

*جمع المعلومات الازمة حسب هدف التحليل.

*تحديد أدوات التحليل المناسبة.

*إعداد تقرير بالنتائج والتوصيات إلى الجهة المعنية.

*مقارنة المؤشرات مع المعايير القياسية المناسبة. (بحري علي، صفحة 350)

المطلب الرابع: دور التحليل المالي في منح القروض

بعد أن يقوم المحلل المالي بتعديل وحذف في الميزانية المحاسبية فتنقل الى مايسمى بالميزانية المالية، فتصبح هذه الميزانية قابلة للدراسة المالية، ليقوم في المرحلة الاولى بدراسة التوزان المالي للمؤسسة عن طريق استعمال مؤشرات التوزان المالي، اما المرحلة الثانية فيستخدم فيها طريقة النسب المالية التي تعد من اقدم واهم الوسائل المستعملة في دراسة وتحليل القوائم المالية.

أولا: التحليل المالي عن طريق التوازن المالي:

يرتكز التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مؤشرات:

رأس المال العامل FR :

أ-مفهوم رأس المال العامل: هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال، ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة.(**J. Pitverdier , 1993, P 77)**

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة – أصول الثابتة

من أسفل الميزانية : يُعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي: **(سعداوي موسى، 2002-2003).**

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

والهدف من هذا التعريف هو انه يمكن في المستقبل ان يعطي لنا مقياسا نوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الاصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات الجارية وذلك حسب سرعة تحويلها الى سيولة. **(الطاهر لطرش، 2007، ص149).**

ب-أنواع رأس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي :

رأس المال العامل الخاص: هو عبارة عن راس مال العامل الصافي دون الاخذ بعين الاعتبار الديون الطويلة والمتوسطة لتمويل الاصول الثابتة، فهي عبارة عن مدى قدرة تمويل الاموال الخاصة للاصول الثابتة و يمكن حسابه كما يلي :

رأس المال العامل الخاص = راس المال العامل الصافي – ديون قصيرة الاجل= الأموال الخاصة – القيم الثابتة

الهدف من دراسته هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها باموال الذاتية.

رأس المال العامل الإجمالي : يعبر عن مجموعة القيم المتداولة التي تترجم حركة الكتلة المالية الدائمة التي تتحول الى سيولة في اقل من سنة واحدة، و يحسب كما يلي :

راس المال العامل الاجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة – الاصول المتداولة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

راس المال العامل الخارجي: هو ذلك الجزء من الاستخدمات الممولة من طرف راس المال الثابت الخارجي، أي الديون الطويلة ومتوسطة الاجل مضافا اليها الديون قصيرة الاجل التي مولت الاصول المتداولة، فاذن فهو عبارة عن ذلك الجزء من الديون، ويحسب كمايلي:

راس المال العامل الخارجي = راس المال العامل الاجمالي – راس المال العام الخاص = مجموع الديون

والهدف من دراسته هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير واظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت اصولها، وهذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

احتياجات رأس المال العامل:

يعرف على انه قسط او جزء من الاحتياطات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف المواد الدورية، من خلال هذا التعريف نلاحظ ان هناك عجزا في موارد التمويل لتغطية الاحتياجات الضرورية للمؤسسة، وعلى هذا الاساس يجب معرفة هذه الاحتياجات ومصدر تغطيتها لان هذه الاحتياجات يمكن ان يحدث فيها تذبذب حسب الحركة النموذجية الخاصة بدورة الاستغلال. **(الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 152-153).**

ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل على مستوى كل من:

دورة الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مواد التمويل + رصيد عمليات + رصيد عمليات خارج الاستغلال

جدول التمويل:

احتياجات رأس المال العامل = الاستخدمات الدورية – المواد الدورية + العمليات الغير دورية

الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) – (ديون قصيرة الاجل – سلفيات مصرفية)

الخزينة:

تعرف على انها الفرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة من خلال فترة زمنية، والعناصر المكونة للخزينة نذكر منها بالنسبة لعناصر الاصول: خصم الاوراق التجارية، خصم غير مباشر، حسابات جارية، اما عناصر الخصوم فنجد: تسهيلات الخزينة والسحب المكشوف، ومن خلال التعاريف يمكن لنا حساب الخزينة بطريقتين:

الطريقة الاولى:

الخزينة = رأس المال العامل– احتياجات رأس المال العامل

الطريقة الثانية:

الخزينة = المتاحات- المساهمات البنكية الجارية

ثانيا: التحليل المالي عن طريق النسب المالي

يعتبر التحليل المالي عن طريق النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة لتحليل القوائم المالية، عن طريق دراسة العلاقات التي تربط مختلف المراكز المالية التي تشكل الهيكل المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى للادارة المؤسسة في فترة زمنية معينة، كما يتسنى للادارة المؤسسة في فترة زمنية معينة. كما يتسنى للادارة المؤسسة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات حيث تسمح لها كشف وقياس نقاط القوة والضعف.

تعريف النسب المالية:

تعرف بأنها العلاقة النقدية بين متغيرين احدهما بسط والآخر مقام، وهي توضح نصيب المقام من وحدات البسط وهي نقاس بالنسب المئوية.

أنواع النسب المالية:

يمكن حساب عدد لانهائي من النسب المالية في المؤسسة إلا أنها ليست جميعها ذات معنى مهم لذا على المستعمل أن يقوم باجتياز الأهم منها لذلك سوف نذكر أهمها:

1.نسبة تمويل الاستثمارات: تعتبر هذه النسبة الأكثر استعمالا، حيث أنها تبين مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، كما تبين هذه النسبة الهامش الذي يتوفر في المؤسسة، ويتم حسابها ب :

نسبة تمويل الاستثمارات – الأموال الدائمة / القيم الثابتة

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني أن رأس المال العامل موجب.

2.نسبة الاستقلالية المالية: تعبر هذه النسبة عن مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة، ويتم حسابها: **(الياس بن ساسي وقريشي يوسف، 2011، ص135).**

نسبة الاستقلالية المالية – الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

يشترط أن تكون أكبر من النصف (2/1)، وتعكس هذه النسبة طاقة المؤسسة في التدين ومدى اعتمادها على الأموال الخارجية.

3.نسبة التمويل الذاتي: تعبر هذه النسبة على مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، حيث كلما كانت هذه النسبة كبيرة تقل درجة ارتباط المؤسسة بالغير ويتم حسابها ب:

نسبة التمويل الذاتي – مجموع الأصول / مجموع الديون

4.نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الديون القصيرة الأجل في تمويل أصولها المتداولة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة - الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

عموما هذه النسبة أكبر من الواحد، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن القدرة التسديدة للمؤسسة خاصة اذا كانت هذه الأخيرة معرضة للتغيرات الموسمية.

5.نسبة دوران المخزون: هي عبارة عن قياس لمدة التصريف للمخزونات بمختلف أنواعها وتدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها ويتم حسابها بالعلاقة التالية:

معدل دوران المخزون – الاستهلاك السنوي / متوسط المخزون

هذه النسبة تدل على عدد مرات تحديد المخزون، وفي حالة ضربها في 12 شهرا تعبر بالشهور، وبالنسبة 360 يوما تعبير بالأيام تقيس هذه النسبة مدة تدفق المخزونات في المؤسسة، وكل زيادة في هذه المدة تؤدي إلى زيادة في احتياجات رأس المال العامل.

6. نسبة مدة تسديد قروض الزبائن: توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة اتجاه الزبائن وتشير هذه النسبة إلى متوسط مدة (الأيام، الشهور) الائتمان الممنوحة للعملاء، وتحسب بالعلاقة التالية: **(الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص158-159).**

فإذا كانت النسبة المرتفعة هذا يعني أن المؤسسة تمنح مدة طويلة للزبائن في التدين والعكس صحيح.

معدل مدة تسديد قرض الزبائن = (الزبائن + مبيعات أوراق سنة القبض) / مبيعات السنة × 12 شهرا أو 360 يوم

7.نسبة قروض الموردين: هذه النسبة تؤثر على موارد المؤسسة لان قروض الموردين هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتبين لنا هذه النسبة المدة المتوسطة بالأيام والشهور للقروض الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ويتم حسابها:

معدل دوران المخزون= (الموردون + أوراق الدفع) / مشتريات السنة × 12 شهرا أو360يوم

8.نسبة الأموال الخاصة: تبين هذه النسبة النتيجة الصافية المتحصل عليها في المؤسسة مقارنة ب رأس المال الخاص ، أي تقيس ربحية الأموال الخاصة وتحسب كما يلي:

نسبة الأموال الخاصة – النتيجة الصافية / رأس المال

فإذا كان التحليل المالي للمؤسسة يوفر للبنك معلومات كثيرة وثمينة عن حالة المؤسسة، فان هذا التحليل لا يعني عن القيام بنوع آخر من الدراسة والتمحيص والمتمثل في تحليل تقني واقتصادي للمشروع موضوع التمويل لأنه وان كانت الوضعية المالية الراهنة للمؤسسة جيدة، فان النتائج منتظرة من المشروع، وإذا كانت سلبية وخاصة إذا كان حجم المشروع كبيرا، من الممكن أن تؤدي إلى التأثير على الهيكل المالي للمؤسسة مستقبلا ويمكن أن يعرض أموال البنك للخطر.

خلاصة الفصل الاول

انطلاقا مما تطرقنا اليه في الفصل النظري حول البنوك التجارية والقروض، يمكننا القول بان البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع و منح القروض الذي يعتبر النشاط الأساسي لعمل هذه البنوك، حيث أصبحت هذه الاخيرة ضرورة من ضروريات العصر الحديث لا نستطيع الاستغناء عن خدماتها، كما أن البنوك التجارية تهدف إلى تحقيق المزيد من الارباح والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، فتؤدي بذلك إلى وقوع أحداث غير مرغوب فيها والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة كونها ليست ملكا للبنوك بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، ومن اجل ذلك يعمل البنك على وضع إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد وبالتالي يقوم بالإجراءات الوقائية التي تسمح له بالتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في منح القروض والتخفيف من حدتها و تلجا إلى إيجاد وسيلة جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض وذلك باستعمال التحليل المالي .

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيد:

شهد الجهاز المصرفي تطورا هائلا ابتداء من الاستقلال الي غاية 1989، والّذي تعزز في السبعينات بإصلاحات مالية حيث اعتمد التمويل على الخزينة العمومية وإيرادات المحروقات، مما تسبب في إبعاد البنك المركزي والبنوك التجارية عن وظائفها الأساسية وقد دعم هذا الإصلاح في الثمانينيات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والبنكية، وتبعتها إصلاحات أخرى تمثلت في قانون 1986، وكذا قانون استغلالية المؤسسات 1988، الذي شهدت مراحله تحولات متعددة لكنها لم تكن كافية خاصة مع دخول الجزائر مع بداية التسعينات الى اقتصاد السوق مما تطلب اكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى البنوك، وتجلى هذا من خلال قانون النقد والقرض 10/90 أعاد للبنك المركزي والبنوك التجارية وظائفها الاساسية التقليدية المتماشية مع إقتصاد السوق. إلا أن الإنتقال الى اقتصاد السوق اصبح عقبة تتجلى في بداية مراحلها بإستقلالية المؤسسات هذا الإنتقال يتطلب قطاعا مصرفيا متطورا يتعامل على اساس علاقات جديدة مع باقي القطاعات الإقتصادية.

بناء على هذا قسمنا الفصل الى مبحثين:

المبحث الاول: ميدان الدراسة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفة بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائرية، اذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على مستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الاخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة وذالك من خلال إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري طبقا للمرسوم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982

كرأس مال قدر بواحد مليون و200ألف دينار جزائري و140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وكان الغرض من إنشاء هذا البنك هو المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية ودعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية والمحافظة علا توازن الجهوي ، وفي هذا الاطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع وبصدور المرسوم 85/84 المؤرخ في 30 أفريل 1985 اصبح يعرف ببنك الايداع والتنمية وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية ،وبمقتضى القانون رقم 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 تحول البنك الى شركة مساهمة برأس مال قدره 2.2.000.000 دينار جزائري مقسما الى 2200 سهم أي بقيمة 1000000 دينار جزائري للسهم الواحد.

لكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14_04_1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها جميع البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عمليات الادخار بأنواعها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وصع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه اقل مخاطرة، ولتحقيق اهدافه، وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

ثانيا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دور أكثر ديناميكيا وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي في ظل

التغيرات الراهنة من جهة اخرى وبذلك أصبح لازما على القائمين على البك بوضع استراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله ومثل البنوك العمومية الاخرى الى القيام بأعمال ونشطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصادين الافراد والزبائن على حد سواء ، وهاذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

ومن أهم الاهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

*توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

*تحسين نوعية وجودة الخدمات.

*تحسين العلاقات مع الزبائن.

*الحصول على أكبر حصة من السوق.

*تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الاهداف قام البنك بتهيئة شروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والاجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة وانظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات علا التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي واحتياجات السوق.

كما سعى البنك الى التقرب أكثر من الزبائن وهاذا بتوفير مصالح تتكفل بمتطلباتهم وانشغالاتهم والحصول على اكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجهم، وكان البنك سعى لتحقيق هذه الاهداف بفصل قيامه ب:

*رفع حجم الموارد بأقل التكاليف.

*توسيع حجم نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

*تسيير صارم لحزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وفقا للقوانين المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

*معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق.

*فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.

*المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى.

*المشاركة في جميع الادخارات.

*تامين الترقيات الخاصة بالنشاطات الفلاحية وما يتعلق بها.

*تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.

*تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

*الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة القروض ذات المردودية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية ب:

*تطوير قدرات تحليل المخاطر.

*إعادة تنظيم إدارة القروض.

***تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى مع تكلفة الموارد، لقد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولأجل تعزيز مكانته التنافسية والتوجه الاقتصادي الجديد للدولة وسياستها بصفة عامة، بوضع مخطط استراتيجي شرع في تطبيقه مع بداية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين تلخصت اهم محاوره في:**

*إعادة تنظيم وتسيير الهيئات والهيكل التنظيمي للبنك.

*عصرنة البنك (تقوية التنافسية).

*احترافية العاملين.

*تحسين العلاقات مع الاطراف الاخرى.

*تطهير وتحسين الوضعية المالية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يرتكز هيكل بنك الفلاحة والتنمية الفلاحية في شكل هرمي يرتكز على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن ويشرف على هذه الوكالات في وسط الهرم فروع (مديرية جهوية) التي تتولى تنظيم الوكالة التي تقع في منطقة عملها وهي غالبا ما تكون ولائية.

ويشرف على البنك في قمة الهرم الرئيس المدير العام PDG ويكون عمل الوكالات والفروع محدودة بالنسبة لقدرات منح القروض وذلك في القروض التي تتجاوز القيمة المحددة من طرف الادارة العامة كما يكون لها قرار في منح القروض التي تكون قيمتها اقل من القيمة المحددة من طرف الادارة العامة وفيما سبق ذكرنا بأن البنك يرتكز على ثلاثة هياكل قاعدية هي:

- المديرية العامة.
- المجمع الجهوي للاستغلال.
- الوكالة المحلية للاستغلال.

أولا: المديرية العامة: هي هيئة إدارية مركزية مقرها بالجزائر العاصمة، 17شارع العقيد عميروش والتي تتفرع إلى مديريات جهوية موزعة على التراب الوطني.

إن الإدارة العامة لهذا البنك متكونة من مجلس الإدارة يقوم بتسير الوكالات والمديريات الجهوية ومن مهامها ما يلي:

*مراقبة عمل مدراء الوكالات والمديريات الجهوية.

*الحرص على صلابة المؤسسة كهدف رئيسي.

*مراقبة استعمال القروض وتحليل تقارير الوكالات.

*التكوين وتأطير لفائدة العمال.

ومن أقسامه مايلي:

أ/قسم الاستغلال والنشاط التجاري: يقوم هذا القسم بتقديم المعلومات المناسبة للزبائن وتقديم الاحصائيات ومراقبة العمليات المالية.

ب/قسم القروض(القطاع العام والخاص): هو الذي يتكفل بمنح القروض للقطاع العام والخاص وإعطاء المعلومات الكافية لمنح القروض.

ج/قسم المديونية القانونية: يتكفل بالقضايا التي يوجهها البنك ويراقب ملفات النزاعات.

د/قسم المفتشية العامة: يقوم بمراقبة الأعمال التي يقوم بها البنك ومراقبة العمال والقيام بأعمال الإدارة العامة.

ثانيا: المجمع الجهوي للاستغلال :(GRE) هي هيئة متفرعة عن المديرية العامة، تقوم بمتابعة سير وعمل الوكالات التابعة لها إذ تعتبر همزة وصل بين المديرية العامة والوكالة المحلية، كما تقوم بمساعدة الوكالات ومراقبتها ويتكون المجمع الجهوي للاستغلال من:

/1المدير: وباختصار المهمة الاساسية للمدير هي تنسيق كل نشاطات الشبكة والامر بجميع القرارات التي تمس تسيير الفرع.

/2السكرتارية: يتم فيها استلام البريد الوارد او اصدار للبنك ومن البنك، بالإضافة الى الاعمال المكتبية من طباعة، وثائق وإرسال فاكسات واستقبال مكالمات هاتفية كما انها تتمثل في وسيط بين العمال أو العملاء أو المدير.

/3خلية المراقبة: تعتبر من الخلايا الاساسية لمراقبة نشاطات الوكالات الدورية حيث تقوم ب:

*مراقبة الارصدة والحسابات والمراسلات وتدابير الامن.

*تتابع الشكاوى المقدمة من طرف الزبائن.

*مراقبة تطبيق النصائح في ميدان الامن.

*المراقبة الميدانية على مستوى الوكالات.

/4خلية التكوين: تهتم هذه بما يلي:

*تكوير معلومات العمل وتكون خاصة بهم.

*توجيه العمال من أجل التكوين.

*إعادة التكوين بالنسبة للعمال الدائمين.

*تنظيم الملتقيات.

/5خلية النزاعات: تقوم هذه الخلية بتسوية النزاعات الى جانب ما يلي:

*متابعة القضايا التي فيها نزاع على مستوى مصالح الفرع.

*التسيير الجيد لمكتب الفرع.

*اقتراحات المساعدة بخدمات المحامي عند الضرورة.

/6نيابة مديرية الشؤون الادارية: تتكوم من عدة مصالح هي:

*مصلحة المحاسبة.

*مصلحة الوسائل العامة.

*مصلحة المستخدمين.

/7نيابة مديرية القروض والاستغلال: وتتكون من المصالح التالية:

أ/مصلحة القروض: تقوم بتقديم القروض للزبائن وهي تستلم ملفات القروض التي تأتي من الوكالات لتقديمها إلى لجنة القروض التابعة للفرع.

ب/ مصلحة الاستغلال: مهمتها إحصائيات بحيث تقدم حوصلة حول نشاط الوكالات.

ثالثا: الوكالة المحلية للاستغلال: هي هيئة تابعة للمجمع الجهوي، وهي الخلية القاعدية للبنك، حيث بواسطتها يتم الاتصال بالزبائن والوكالة التي سنركز عليها الان وهي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة.

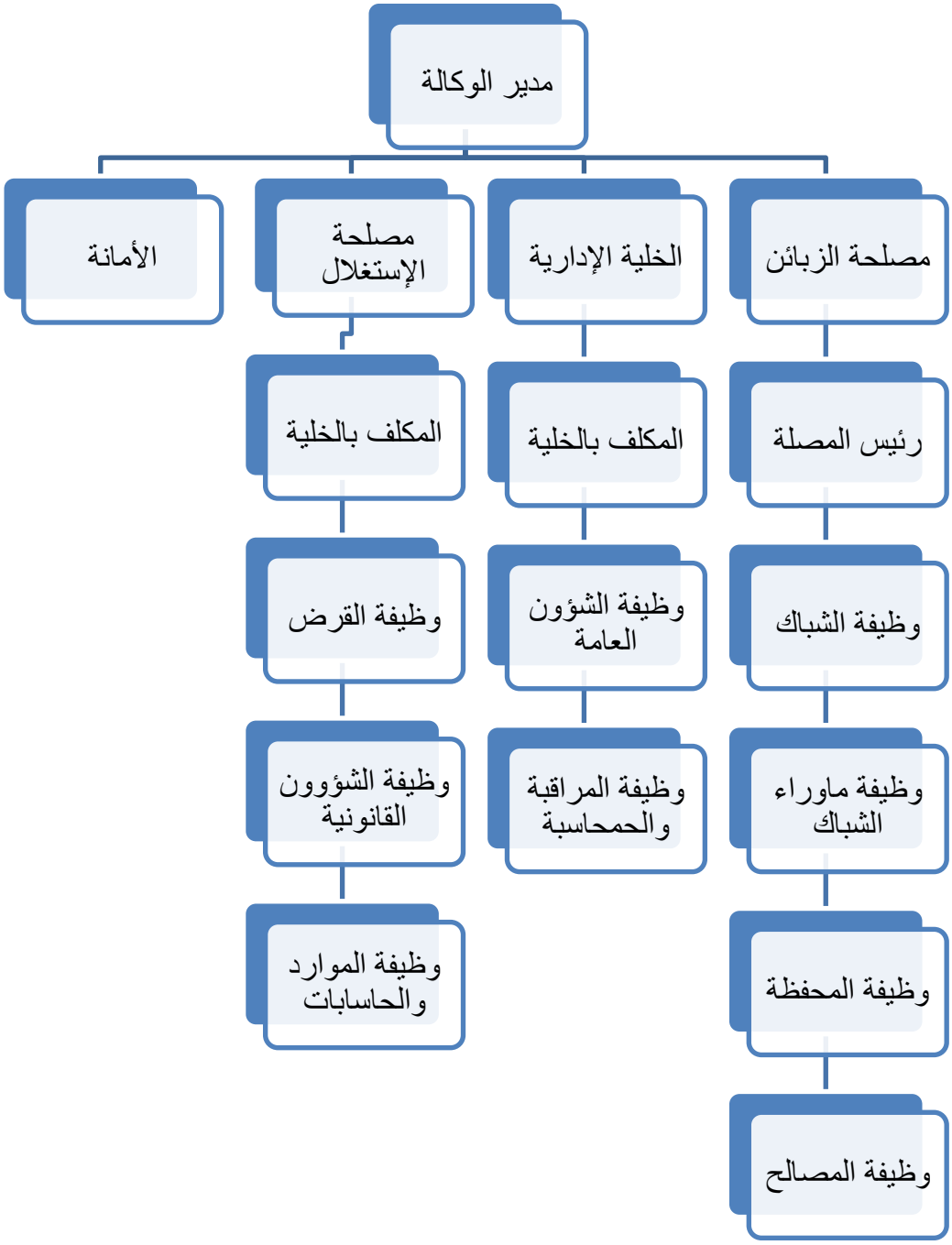

مخطط ***1: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية.***

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

– المبحث الثاني : عملية منح قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

من الواضح أن يتم منح القرض أيا كان نوعه وفق سياسات وآليات واضحة وصريحة تمثل مجموع الأطر القانونية والمالية التي تعني بتحديد الشروط والخطوات التي يتم وفقها إجراءات منح القرض.

– المطلب الأول : الشروط الأساسية لمنح القروض :

حتى يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب توفر عدد من الشروط وكذا الوثائق المهمة التي تكون الملف الائتماني المقدم.

– الشروط الأساسية لمنح القروض :

هناك عدة شروط تجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض، وهي تتعلق أساسا بشخص المقترض، وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض ومن بين هذه الشروط نجد :

– **أهلية الزبون** : يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالاطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الاعتباري، وهذا مما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن استلزم الأمر ذلك.

– **سمعة العميل** : إن السمعة الحسنة للعميل تعد محفزا على جعله موضع ثقة، كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية أو أن تكون معاملاته مع البنك أو مع غيره من المتعاملين تشهد على ذلك.

– **القدرة المالية** : إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه من المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة، حيث أن مساهمة البنك البدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع.

– **خدمة الاقتصاد** : يجب أن يكون للمشروع الممول آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني لزيادة العرض، تحسين النوعية، توسيع رقعة السوق، زيادة المنافسة خفض الأسعار وتقريب السلع والخدمات من المستهلك.

– **خدمة المجتمع** : وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيط به، إضافة إلى التأكد من عدم إضراره بالبيئة وكذا الأشخاص المجاورين له، كما يشرط في المشروع أن يخلق بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدورة الاقتصادية.

– **الدراسة المالية :** تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين أهم الشروط الواجب توفرها، لأن قبول طلب القرض أو رفضه يتوقف عليها وذلك من خلال دراسة مختلف النسب والقوائم المالية المرفقة بالطلب وكذا مختلف الوثائق.

– **الوثائق الضرورية لمنح القروض :**

مهما كان نوع القرض فإن البنك يشترط على العميل تكوين ائتماني خاص بذلك وعموما فإن الملف المطلوب عامة يتكون من الوثائق التالية :

– طلب خطي يشرح موضوع القرض.

– السجل التجاري أو نسخة مصادق عليها.

– شهادة الإعفاء من الضرائب.

– عقد الملكية أو الإيجار.

– الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع.

– شهادة إثبات الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.

– مجموع الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث الأخيرة بالنسبة للمشاريع المراد تكوينها. وثائق تثبت أسعار معدات الإنتاج، وهي عادة تتخلص في الفواتير، وكذا دراسة الوثائق المتعلقة بنوع وقيمة الضمانات المقدمة.

– **المطلب الثاني : عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

إن عملية منح القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، بل تتطلب إجراءات وآليات متعددة وطويلة الأمد، حيث تكون هنا كمتابعة دقيقة للملف من حيث جميع النواح القانونية، الاقتصادية، التقنية وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل :

– **مرحلة الاستقبال :**

حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة من الخطوات :

– **استلام الملف :** حيث يتكون الملف مما يلي :

إذا كان المقترض شخصا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي :

– طلب خطي.

– نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية.

- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- شهادة عمل أو شهادات أخرى.
- دراسة تقنية واقتصادية للمشروع.

أما إذا كان الشخص معنويا (مؤسسة) فأهم الوثائق المطلوبة هي :

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- عقد الملكية أو الإيجار لمحل المشروع.
- رقم التسجيل في إدارة الضرائب.

مع ضرورة وجود ثلاث نسخ للملف حيث:

- نسخة للملكين بالقروض.
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال.
- نسخة للإدارة العامة.

- **التحقق من جميع الأوراق والمعلومات اللازمة لملف القرض.**
- **تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.**
- **مرحلة الدراسة :**

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي :

- **قائمة مكونة من فقرات:**

لتقديم المؤسسة، الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة طالبة القرض (اقتصادية ومالية)

- **دراسة تحليلية:** عن طريق التحليل المالي للقوائم المالية (الميزانية ،جدول حسابات النتائج)
- **تحديد نوع القرض:** على أساس طلب الزبون وملفه.
- **تحديد قيمة القرض:** إذا كان المبلغ :
  - أقل أو يساوي 2.500.000 دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.
  - 2.500.000 دج < المبلغ < 50.000.000 دج الدراسة تتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال.
  - أكبر تماما من 50.000.000 دج تتم الدراسة على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي كحقوق دراسة ملف حيث إذا كان :

- قرض متوسط أو طويل الأجل يدفع 10.000 دج.
- قرض قصير الأجل يدفع 200 دج.

- **مرحلة اتخاذ القرار:**

- **في حالة رفض الطلب:** يعاد الملف لصاحبه.

- **في حالة الموافقة على طلب القرض:** يقدم له البنك شروط تتعلق بالتمويل وهي :

- **الضمانات:**

- **رهن حاضر** : قبل الاستفادة من القرض مثلا :رهن عقاري.

- **رهن غير حاضر** : بعد الاستفادة من القرض مثلا :رهن حيازي للعتاد .

- **الفاتورة.**

- **العتاد.**

- **نسبة تمويل البنك:**

النسبة المالية التي يدخل بها البنك في المشروع تحدد على أساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة وتتراوح نسبة تمويل البنك عموما ما بين 50% إلى 70% بالمائة.

- **المطلب الثالث : دراسة ميدانية لقرض استثمار لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية :**

تتم دراسة أي ملف متعلق بالقرض وفق ثلاث مراحل، الدراسة التقنية الاقتصادية، الدراسة المالية وفي الأخير نتيجة دراسة القرض (اتخاذ القرض).

- **الدراسة التقنية والاقتصادية :**

لابد قبل القيام بأي خطوة أن نقوم بتقديم معلومات حول هذا المشروع وأيضا معلومات حول القرض المطلوب وهي كالتالي :

- **التعريف بالمستثمر طالب القرض :**

سيد (ب.ج) بالغ من العمر 59 سنة مزارع فلاحيي في بولاية المسيلة لديه مزرعة مساحتها 28 هكتار تحتوي على منزل ريفي 250 متر مربع، حظيرة 240 متر مربع وسكنا بمساحة 210 م² كما يتم تزويد مزرعة السيد (ب.ج) بالطاقة الكهربائية.

- **مجال النشاط :**

- إنتاج فلاحي.

- القطاع الخاص.

- **الجانب القانوني :**

- الوضع القانوني للأرض : صاحب امتياز (صك امتياز).

- الاسم الاجتماعي : المستثمر الفردي.

- **نوع القرض المطلوب : قرض استثماري.**
- **تكلفة المشروع: 2516388.00 دج.**
- **خطة التمويل:**
- مساهمة شخصية 20% ..... 1797420.00 دج
- إعانة حكومية 0% ..... 00.00 دج
- قرض بنكي (الائتمان) 80% ..... 7189680.00 دج
- **مدة الانتهاء: 12 شهرا.**
- **الغرض من القرض:** إنشاء مزرعة وثروة حيوانية (إنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين صغار الثيران بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام).

- **الدراسة المالية:**

سوف نقوم بالدراسة المالية لهذا المشروع وفقا للوثائق المحاسبية التي يتقدم بها السيد للوكالة كإثباتات مالية محاسبية، المكونة من الملف المالي التالي :

- جدول حسابات النتائج التقديرية.
- ميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة.

- **جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة**

جدول رقم (01) : جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات القادمة :

	N	N+1	N+2	N+3	N+4
إيرادات (إنتاج النباتات)	1575000.00	1575000.00	1575000.00	1575000.00	1575000.00
إيرادات (إنتاج حيواني)	4412775.00	8255525.00	8701875.00	11226005.00	11409393.60
إيرادات أخرى	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
رقم الأعمال	5987775.00	9830525.00	10276875.00	122801005.00	12984393.60
تغير نباتات في مخزن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
تغير حيوانات في مخزن	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
إنتاج السنة المالية	5987775.00	9830525.00	10276875.00	12801005.00	12984393.

					60
أعباء عملياتية على منتجات نباتية	7660200.00	7660200.00	7660200.00	7660200.00	7660200.00
أعباء عملياتية على منتجات حيوانية	656842.00	600370.00	457990.00	600370.00	600370.00
مجموع استهلاك متوسط	4117042.00	1360570.00	1218190.00	1360570.00	1360570.00
هامش الربح	4570733.33	8469955.00	9058685.00	11440435.00	11623823.60
الوقود	414000.00	455400.00	500940.00	551034.00	606137.40
صيانية المعدات	420000.00	462000.00	508200.00	559020.00	614922.00
صيانية المباني	280000.00	308000.00	338800.00	372680.00	409948.00
تأمينات	400000.00	440000.00	484000.00	532400.00	585640.00
تكاليف النقل	260000.00	286000.00	314600.00	346060.00	380666.00
الإيجارات	400000.00	440000.00	484000.00	532400.00	585640.00
آخرون	380000.00	418000.00	459800.00	505780.00	556358.00
مجموع أعباء خارجية	2554000.00	2809400.00	3090340.00	3399374.00	3739311.40
القيمة المضافة	2016733.00	5660555.00	5968345.00	8041061.00	7884512.20
الضرائب	12500.00	22500.00	22500.00	22500.00	22500.00
الرواتب الإجمالية	1500000.00	1545000.00	1591350.00	1639090.50	1688263.22
أعباء إجتماعية على الدخل	525000.00	577500.00	635250.00	6987750.00	768652.50
أعباء إجتماعية للمشغل	134000.00	147400.00	162140.00	178354.00	196189.40
ائض إجمالي الاستغلال	-154767.00	3368155.00	3557105.00	5502341.50	5208907.09
مصاريف الاستهلاك	1283871.43	1283871.43	1283871.43	1283871.43	1283871.43
نتيجة الاستغلال	-1438638.43	2084283.57	2273233.57	4218470.07	3925035.66
نتحات مالية					

أعباء مالية	0.00	0.00	0.00	1816.60	1816.60
نتيجة جارية	-1438638.43	2084283.57	2273233.57	4216653.47	3926219.05
ضريبة على الأرباح	119755.50	204110.50	213037.50	63520.10	267187.87
نتيجة صافية	-1558393.93	1880173.07	2060196.07	3953133.37	3656031.18

المصدر : وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

– الميزانية التقديرية المالية للسنوات الخمس القادمة لجانب الأصول :

جدول رقم (02) : الميزانية التقديرية المالية للسنوات الخمس القادمة لجانب الأصول :

الأصول	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأصول المتداولة					
مخزون عرض					
مخزون منتجات الحيوانية	0	0	0	0	0
مخزون منتجات النباتية	280000	280000	280000	280000	280000
ذمة المدينة					
بنك					
صندوق					
مجموع أصول متداولة	280000	280000	280000	280000	280000
أصول ثابتة					
الأراضي	0	0	0	0	0
مبنى	6300000	6300000	6300000	6300000	6300000
مرافق	1900000	1900000	1900000	1900000	1900000
منشأة	0	0	0	0	0
مواد	1019200	1019200	1019200	1019200	1019200
زرع	0	0	0	0	0

تربية الحيوانات	7967900	7967900	7967900	7967900	7967900
أسهم	2159000	2269900	2388740	2516220	2653105
مجموع الأصول الثابتة	19346100	19457000	19575840	19703320	19840205
إجمالي الأصول	19626100	19737000	19855840	19983320	20120205

المصدر : وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تحليل جانب الأصول : من خلال جدول الميزانية التقديرية لجانب الأصول نلاحظ ان مجموع الأصول من السنة الأولى الى غاية السنة الخامسة في ارتفاع مستمر.

- الميزانية التقديرية المالية لخمس سنوات القادمة لجانب الخصوم :

جدول رقم (03) : الميزانية التقديرية المالية لخمس سنوات القادمة لجانب الخصوم :

الخصوم	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأموال الخاصة					
رأس المال	12577722	10333674	11441968	10561228	12063805
احتاطات					
نتيجة الأرباح	-1558394	1880173	2060196	3953133	3656031
استثمارات					
ديون	11019378	12213847	13502164	14514361	15719836
ديون متوسطة وطويلة الاجل	7189680	6162583	5135486	4108389	3039799
ديون بنكية قصيرة الأجل					
ديون موردين	1417042	1360570	1218190	1360570	1360570
إجمالي رأس المال الأجنبي طويل الأجل	8606722	7523153	6353676	5468959	4400369
مجموع الخصوم	19626100	19737000	19855840	19983320	20120205

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- **تحليل جانب الخصوم:** من خلال جدول الميزانية التقديرية لجانب الخصوم، نلاحظ أن مجموع الخصوم من السنة الأولى الى غاية السنة الخامسة وهو في ارتفاع ستمر.

- الميزانية التقديرية المختصرة لخمس سنوات قادمة لجانبي الأصول والخصوم

- **جانب الأصول:**

جدول رقم (04) : الميزانية التقديرية المختصرة جانب الأصول :

الأصول	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأصول المتداولة	**280000**	**280000**	**280000**	**280000**	**280000**
أصول ثابتة	**19346100**	**19457000**	**19575840**	**19703320**	**19840205**
المتاحات	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
مجموع	**19626100**	**19737000**	**19855840**	**19983320**	**20120205**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول.

جانب الخصوم :

جدول رقم (05) : الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الخصوم :

الخصوم	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأموال الدائمة	**18209058**	**18376430**	**18637650**	**18622750**	**18759635**
الأموال الخاصة	**11019378**	**12213847**	**13502164**	**14514361**	**15719836**
ديون طويلة الأجل	**7189680**	**6162583**	**5135486**	**4108389**	**3039799**
ديون قصيرة الأجل	**1417042**	**1360570**	**1218190**	**1360570**	**1360570**
مجموع	**19626100**	**19737000**	**19855840**	**19983320**	**20120205**

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم.

- **حساب مؤشرات التوازن والنسب المالية :**

- من خلال الميزانيات التقديرية أصبح بالإمكان حساب بعض مؤشرات التوازن والنسب المالية:

- **حساب مؤشرات التوازن المالي.**

- رأس مال العامل FR.

- احتياجات رأس مال العامل BFR.

- الخزينة TR.

جدول رقم (06) : حساب مؤشرات التوازن المال :

المؤشر	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأموال الدائمة	18209058	18376430	18637650	18622750	18759635
الأصول الثابتة	19346100	19457000	19575840	19703320	19840205

رأس مال العامل FR	-1137042	-1080570	-938190	-1080570	-1080570	-1080570
المتاحات بنك صندوق	0	0	0	0	0	0
احتياج رأس مال العامل BFR	-1134042	-1080570	-938190	-1080570	-1080570	-1080570
الخزينة TR	0	0	0	0	0	0

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانيات التقديرية المختصرة.

- **التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي :**

- **رأس مال العامل FR :**

رأس مال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4
رأس مال العامل	-1137042	-1080570	-938190	-1080570	-1080570

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال سالب خلال السنوات الخمس ما يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة، في هذه الحالة الأموال غير كافية لتمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية، حيث أن المشروع يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

- **احتياج رأس مال العامل :**

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية).

احتياجات رأس مال العامل = رأس مال العامل – المتاحات

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4
احتياجات رأس مال العامل	-1137042	-1080570	-938190	-1080570	-1080570

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المشروع يحقق احتياج رأس مال عامل سالب خلال السنوات الخمس أي أن الموارد أكبر من الاحتياجات، بمعنى انها تقوم بتغطية الاحتياجات ويبقى فائض، فالمشروع لديه سيولة وليحتاج لراس مال عامل موجب ولكن يتوجب عليه توفيره لمواجهة الاخطار.

- الخزينة TR :

الخزينة = رأس مال العامل – احتياجات رأس المال العامل

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الخزينة	0	0	0	0	0

نظرا للنتائج المتحصل عليها نلاحظ أن الخزينة خلال السنوات الخمس معدومة وهذا راجع لتساوي رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل، وهي الحالة المثلى وأن المشروع حقق توازن مالي، لكن لابد من اخذ الحذر وبالتالي جلب موارد جديدة من اجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية

- حساب النسب المالية :

- طريقة حساب النسب المالية :

جدول رقم (07) : حساب النسب لمالية :

البيان	N	N+1	N+2	N+3	N+4
الأموال الدائمة	18209058	18376430	18637650	18622750	18759635
الأصول الثابتة	19346100	19457000	19575840	19703320	19840205
الأموال الخاصة	11019378	12213847	13502164	14514361	15719836
نسبة تمويل الدائم	0.9412	0.9444	0.9520	0.9451	0.9455
نسبة الأموال الخاصة	0.1414	0.1539	0.1525	0.2723	0.2325
نسبة التمويل الذاتي	0.5695	0.6277	0.6897	0.7366	0.7923
نسبة المديونية	0.4385	0.3811	0.3199	0.2736	0.2187
نسبة الاستقلالية	1.2803	1.6235	2.125	2.6539	3.5723

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية

- التحليل بواسطة النسب المالية :

- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد حيث أن النسبة بين انخفاض وارتفاع خلال السنوات الخمس ولكنها لم تتجاوز الواحد، أي أن الأصول الثابتة التي يمتلكها المشروع تمول عن طريق الأموال الدائمة والنسبة المتبقية تمول عن طريق الأصول المتداولة وهي ليست وضعية جيدة للمشروع وعلى المشروع زيادة الأموال الدائمة أو التغلب على بعض الأصول الثابتة حتى يتحقق التوازن المالي.

- نسبة التمويل الذاتي :

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة التمويل الذاتي من السنة الأولى إلى غاية السنة ال وهو في ارتفاع حيث أنه في السنة الخامسة بالتقريب هو 1 أي حالة جيدة مقارنة بالنسبة للسنوات الماضية وهذا يعني أن الأموال الخاصة تغطي الأصول الثابتة بنسبة 90% خلال السنة الخامسة، هذا يعني وجود رأس مال العامل سالب خلال السنوات المدروسة إذ يتوجب على المشروع زيادة رأس المال العامل لتغطية الأصول الثابتة.

- نسبة المديونية :

نسبة المديونية = مجموع الديون / إجمالي الأصول

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن مسبة المديونية في تراجع حيث في السنة الأولى تمثلت في 43.85% وانخفضت النسبة لتصبح السنة الخامسة 21.87% حيث أن كلما انخفضت هذه النسبة دلت على أن المشروع تعتمد في تمويل أصوله على أمواله الخاصة

- نسبة الاستقلالية المالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع ديون

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) أن نسبة الاستقلالية المالية خلال السنة الأولى 1.2803 معناه أن المشروع مشبع بالديون ليرتفع في السنة القادمة وخلال السنة الخامسة نسبة الاستقلالية المالية 8.3790، أي أنه يوجد ضعف في الديون وتغطيها الأموال الخاصة،

- دراسة النتائج :

بعد الدراسة التقنية والاقتصادية وكذا تحليل المعلومات المحاسبية للميزانيات التقديرية التي أجريت على ملف القرض المقدم من قبل صاحب المشروع للبنك، والتي تم إعادة ترتيبها من أجل تسهيل العملية الحسابية وقراءة التحليلية المستخلصة من دراسة مؤشرات التوازن المالي التي حققت توازن مالي للمشروع نظرا لتساوي رأس مال العامل مع احتياجات رأس مال العامل ما جعل الخزينة صفرية وهي الوضعية المثلى، بالإضافة إلى النسب المالية التي أعطت نتائج مقبولة واستقلالية المالية للمشروع، بناء على نتائج الدراسة التحليلية للوضعية المالية للمشروع لا يوجد مانع أو عائق من منح القرض، وبالتالي قرر بنك الفلاحة والتنمية الريفية قبول ملف طلب

القرض وإعطاء المشروع قرض استثماري من أجل إنشاء ورشة عمل لتربية أبقار الألبان وتسمين صغار الثيران بهدف الإنتاج المكثف للحوم الحمراء والحليب الخام، وهذا يعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية.

بعد قرار منح القرض من قبل البنك للمشروع يقوم البنك بمتابعة تسديد القرض من أجل عدم الوقوع في خطر عدم التسديد.

الخاتمة

إن للقطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الأساس لأي نظام اقتصادي، وتعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة التي تمكن هذا الأخير من القيام بدور الوسيط المالي على أحسن وجه، من خلال وضع سياسة عمل رشيد يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يناسبهم، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر.

والبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض، فهو ينتج سياسة خاصة في عملية الإقراض حيث تقوم بدراسة شاملة ومعمقة للمؤسسة الطالبة للقرض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، ورغم الأخطار التي تتعرض لها القروض، إلا أن هناك وسائل وسبل يتبعها البنك لتجنب مثل هذه الأخطار، وتتوفر لديه مجموعة من التقنيات ومن بين هذه الوسائل نذكر: سمعة العميل، ومكانته، ومقدرته المالية، وكذا تحليل الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستخدام بعض المؤشرات والنسب المالية، بالإضافة إلى الضمانات المقدمة من قبله، فهي تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك واخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل، كما لا يقبل البنك الالتزام بالتمويل دون أن يتوفر الحد الأدنى للتمويل الذاتي للمشروع والذي يتراوح مابين 30%و50% وكل هذا ضمانا لاسترداد القرض.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى ما يلي :

النتائج :

بعد الدراسة النظرية والميدانية، يمكن الخروج بالنتائج التالية :

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.

- يعتبر التحليل المالي المرآة العاكسة للحالة الحقيقية لطالب الائتمان ، حيث يتم من خلالها اكتشاف نقاط القوة والضعف، لان التوازن المالي للمؤسسة يعني درجة الاستقرار المالي.

– التحليل المالي يعتبر الأداة الهامة بالنسبة للبنوك المانحة للقروض.

– ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

– من خلال تطبيق أدوات التحليل المالي الحديثة يلاحظ ان المؤسسة لن تقع في الخطر المالي في المستقبل.

– إن التحليل المالي هو أداة لمعالجة البيانات المتاحة عن المؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1) شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد والنقود والبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
2) احمد حشيش عادل، اقتصاديات النقود والبنوك، ط3، دار النشر للفكر، بيروت،1999.
3) احمد حداد، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
4) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
5) متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك ،ط2، دار الفكر، عمان، 2014.
6) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
7) عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
8) محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، ط1، .2013
9) زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2006.
10) مصطفى عمان، القانون التجاري، العقود التجارية وعمليات البنوك، الفكر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.
11) عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية مصر، 2000.
12) رياض الحلبيي، رشاد العصار، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
13) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
14) الياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر، 2011.
15) عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2007.
16) عدنان تايه النعيمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
17) عبد الحليم كراجة واخرون، الادارة والتحليل المالي اسس ،مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
18) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدمات العملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006.
19) منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، ط2، دار وائل للنشر، عمان،2005.
20) أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
21) أبو القاسم محمد، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
22) وليد ناجي الحبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للطباعة والنشر، عمان،2004.

ثانيا: المذكرات والرسائل العلمية

1) مقروب عبد القادر، مادي إبراهيم، دور البنوك في تمويل وترقية الاستثمارات، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004-2005.
2) علاقة فاطمة، دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015.

3. المقالات والمطبوعات

1) بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية الحضنة2016/2011 ، جامعة الجلفة .

2) سعداوي موسى، محاضرات في التسيير المالي للسنة الثالثة علوم التسيير، 2002-2003

ب-المراجع باللغة الاجنبية

1) J. Pitverdier, la finance d'entreprise, 1993.

2) Pierre Conso, la gestion financière de l'entreprise, 5ème édition, Paris, 1979.

قائمة الملاحق:

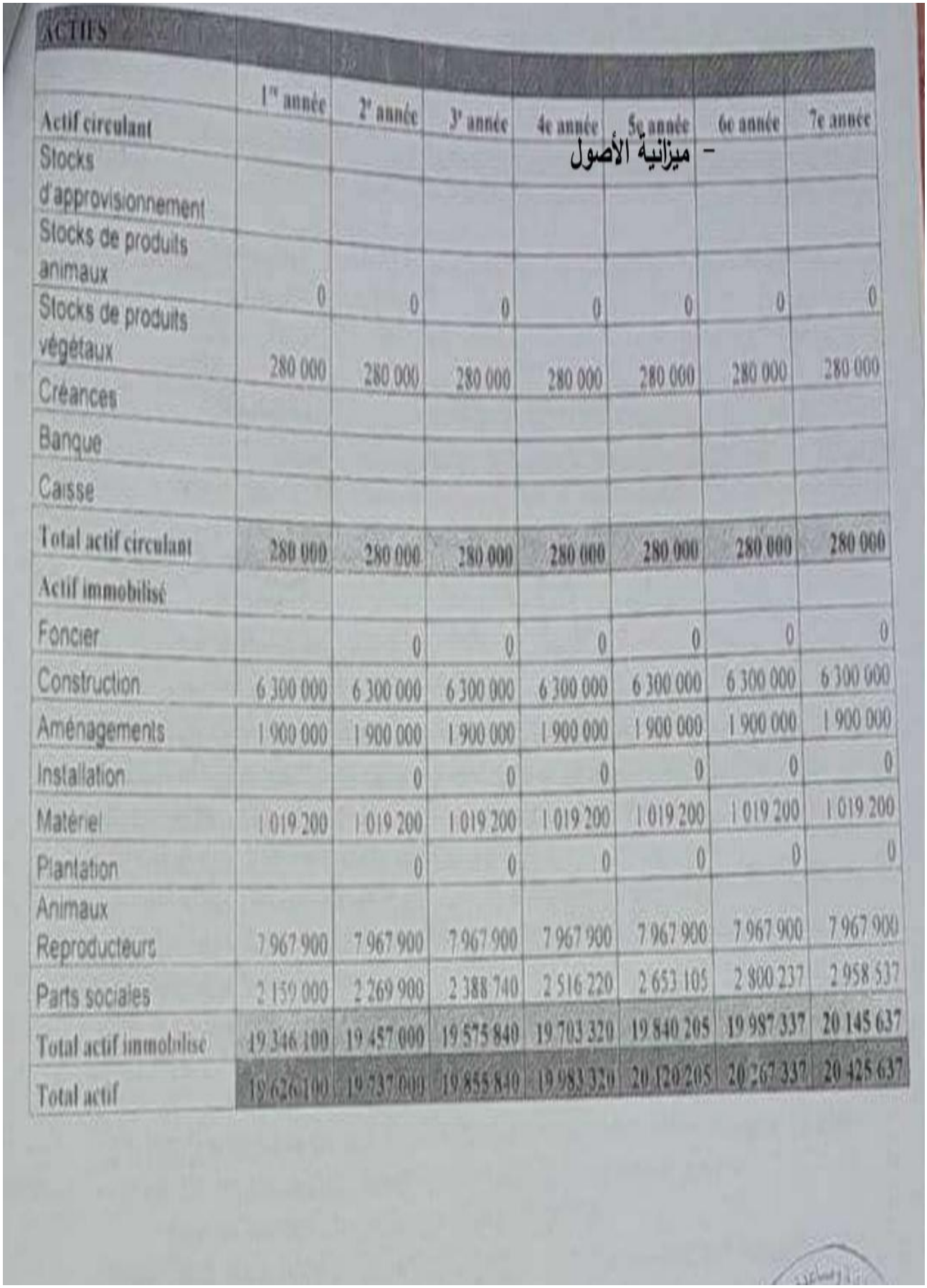

ACTIFS

	1re année	2e année	3e année	4e année	5e année	6e année	7e année
Actif circulant							
Stocks d'approvisionnement							
Stocks de produits animaux	0	0	0	0	0	0	0
Stocks de produits végétaux	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000
Créances							
Banque							
Caisse							
Total actif circulant	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000	280 000
Actif immobilisé							
Foncier		0	0	0	0	0	0
Construction	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000	6 300 000
Aménagements	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000	1 900 000
Installation		0	0	0	0	0	0
Matériel	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200	1 019 200
Plantation		0	0	0	0	0	0
Animaux Reproducteurs	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900	7 967 900
Parts sociales	2 159 000	2 269 900	2 388 740	2 516 220	2 653 105	2 800 237	2 958 537
Total actif immobilisé	19 346 100	19 457 000	19 575 840	19 703 320	19 840 205	19 987 337	20 145 637
Total actif	19 626 100	19 737 000	19 855 840	19 983 320	20 120 205	20 267 337	20 425 637

- ميزانية الأصول

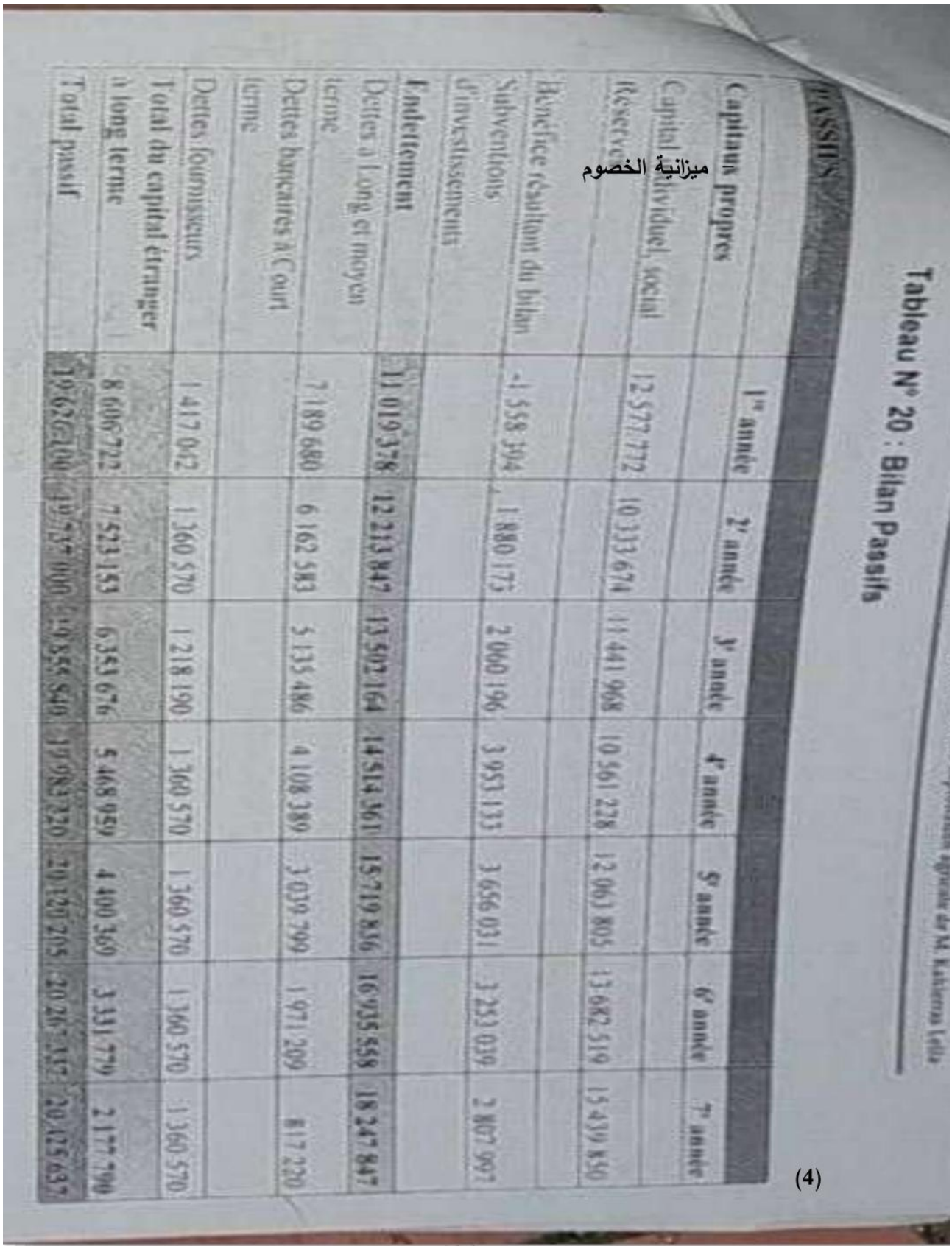

Tableau N° 20 : Bilan Passifs

PASSIFS	1re année	2e année	3e année	4e année	5e année	6e année	7e année
Capitaux propres							
Capital individuel, social	12 577 772	10 333 674	11 441 968	10 361 228	12 061 805	13 682 519	15 439 850
Réserves							
Bénéfice résultant du bilan	-1 558 394	1 880 173	2 060 196	3 953 133	3 656 031	3 253 039	2 807 997
Subventions d'investissements							
Endettement							
Dettes à Long et moyen terme	11 019 378	12 213 842	13 502 164	14 514 361	15 719 836	16 935 558	18 247 847
Dettes bancaires à Court terme	7 189 680	6 162 583	5 135 486	4 108 389	3 039 799	1 971 209	817 220
Dettes fournisseurs	1 417 042	1 360 570	1 218 190	1 360 570	1 360 570	1 360 570	1 360 570
Total du capital étranger à long terme	8 606 722	7 523 153	6 353 676	5 468 959	4 400 369	3 331 779	2 177 790
Total passif	19 626 100	19 717 669	19 854 840	19 983 320	20 120 205	20 267 317	20 425 637

ميزانية الخصوم

(4)

Frais de transport	260000,00	286000,00	314600,00	346060,00	380666,00	418732,60	460605,86
Locations	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40
Autres	380000,00	418000,00	459800,00	505780,00	556358,00	611993,80	673193,18
Total des charges externes	**2554000,00**	**2809400,00**	**3090340,00**	**3399374,00**	**3739311,40**	**4113242,54**	**4524566,79**
Valeur Ajoutée (4)	**2016733,00**	**5660555,00**	**5968345,00**	**8041061,00**	**7884512,20**	**7635213,43**	**7351014,20**
Taxes	12500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00	22500,00
Salaires bruts	1500000,00	1545000,00	1591350,00	1639090,50	1688263,22	1738911,11	1791078,44
Charges sociales sur salaires	525000,00	577500,00	635250,00	698775,00	768652,50	845517,75	930069,53
Charges sociales exploitant	134000,00	147400,00	162140,00	178354,00	196189,40	215808,34	237389,17
Excédent Brut D'Exploitation (5)	**-154767,00**	**3368155,00**	**3557105,00**	**5502341,50**	**5208907,09**	**4812476,23**	**4369977,05**
Dotation aux amortissements	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43	1283871,43
Résultat d'Exploitation	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4218470,07**	**3925035,66**	**3528604,80**	**3086105,63**
Produits financiers							
Charges financières	0,00	0,00	0,00	1816,60	1816,60	5885,35	5885,35
Résultat Courant	**-1438638,43**	**2084283,57**	**2273233,57**	**4216653,47**	**3923219,05**	**3522719,46**	**3080220,28**
Impôts sur les bénéfices	119755,50	204110,50	213037,50	263520,10	267187,87	269680,52	272223,02
Résultat Net (RN)	**-1558393,93**	**1880173,07**	**2060196,07**	**3953133,37**	**3656031,18**	**3253038,94**	**2807997,26**

جدول حسابات النتائج (5)

قائمة الملاحق

Tableau N°18 : Le Compte de résultat prévisionnel :

	Ex 1	EX 2	EX 3	EX4	EX 5	EX 6	EX 7
Recettes (production végétal)	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00	1575000,00
Recettes (production animal)	4412775,00	8255525,00	8701875,00	11226005,00	11409393,60	11534025,97	11661150,99
- Autres recettes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Chiffre d'affaires (1)	5987775,00	9830525,00	10276875,00	12801005,00	12984393,60	13109025,97	13236150,99
Variation d'animaux en stocks		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Variation des végétaux en stock	0,00						
Production de l'exercice (2)	5987775,00	9830525,00	10276875,00	12801005,00	12984393,60	13109025,97	13236150,99
Charges opérationnelles sur production végétales	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00	760200,00
Charges opérationnelles sur production animales	656842,00	600370,00	457990,00	600370,00	600370,00	600370,00	600370,00
Total des consommations intermédiaires	1417042,00	1360570,00	1218190,00	1360570,00	1360570,00	1360570,00	1360570,00
Marge Brute (3)	4570733,00	8469955,00	9058685,00	11440435,00	11623823,60	11748455,97	11875580,99
Salaire brut	414000,00	455400,00	500940,00	551034,00	606137,40	666751,14	733426,25
Entretien du matériel	420000,00	462000,00	508200,00	559020,00	614922,00	676414,20	744055,62
Entretien des bâtiments	280000,00	308000,00	338800,00	372680,00	409948,00	450942,80	496037,08
Assurances	400000,00	440000,00	484000,00	532400,00	585640,00	644204,00	708624,40

جدول حسابات النتائج

(5)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :..المالية..و..المحاسبة

رقم: ...../...../.....

المسيلة في: 2023/02/01

إلى السيد: المدير الجهوي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ..... المسيلة.

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد تقارير التربص الميداني، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الليسانس الأكاديمي** في شعبة .العلوم الاقتصادية. تخصص :..المالية..و..المحاسبة.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	لوصيف وسيم	202035076671	205795863	
02	يوسف قعادي	202035076673	206941137	
03	لمبارك وياز	202035076652	20585102 1	
04	طارق معموري	202035076629	205261805	

عنوان البحث:.....دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية.....

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الختم و الإمضاء)	رئيس القسم (الختم و الإمضاء)
د. لحرش علي		

Avis favorable à partir du 15/02/2023
pour groupe de 02 par 02 à affecter
à la SIDE S^ce engagements.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص.ب. 166 المسيلة 28000، الجزائر. ☎: 035 -35-33-33
http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsegc

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

سم: علوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير التربص

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): طاوق حمزوي المولود(ة) بتاريخ: 2001/01/06 ب: صناعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 205268805 الصادرة بتاريخ: 2019/10/29 عن: بلدية مجبل

المسجل بالسنة ثالثة شعبة: علوم مالية ومحاسبة تخصص: مالية ومحاسبة خلال السنة الجامعية: 2022/2023

والمعد لتقرير التربص الذي يحمل عنوان:

دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير التربص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/27

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير التربص

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): وحادي يوسف المولود(ة) بتاريخ: 09/08/2001 ب: متاعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم 206941137 الصادرة بتاريخ: 09-09-2021 عن: بلدية امجدل

المسجل بالسنة ثالثة شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: المالية والمحاسبة خلال السنة الجامعية: (2022 - 2023)

والمعد لتقرير التربص الذي يحمل عنوان:

دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير التربص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 27/05/2023

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

محمد بوضياف بالمسيلة
علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
علوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير التربص

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): أوصيف وسيم المولود(ة) بتاريخ: 2001/12/29 ب: مناعة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 007299281 الصادرة بتاريخ: 2023/03/14 عن: بلدية أوجل

المسجل بالسنة ثالثة شعبة: علوم المالية و المحاسبة تخصص: المالية والمحاسبة خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لتقرير التربص الذي يحمل عنوان:

دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير التربص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/05/27

التوقيع و البصمة

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

حرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد تقرير التربص

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): رياض لمبارك المولود(ة) بتاريخ: 11-09-2002 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 205821021 الصادرة بتاريخ: 22-03-2020 عن: بلدية امجدل

المسجل بالسنة ثالثة شعبة: علوم المالية والمحاسبة تخصص: المالية والمحاسبة خلال السنة الجامعية: 2022 - 2023

والمعد لتقرير التربص الذي يحمل عنوان:

دور التحليل المالي في عملية منح القروض في البنوك التجارية

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز تقرير التربص المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 27/05/2023

التوقيع و البصمة

REDMI NOTE 8 PRO
AI QUAD CAMERA

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.